التنمية المستدامة وتحدياتها في الجزائر

Sustainable development and its challenges in Algeria

مكاحلية محي الدين

جامعة العربي التبسي ، الجزائر:mohyiddine.doc@yahoo..com

تاريخ الاستلام: 2021/06/03 تاريخ القبول: 2021/07/15 تاريخ النشر: 2021/12/30

الملخص:

يهدف هذا البحث إلى إبراز واقع التنمية المستدامة في الجزائر؛ فهاته الأخيرة أصبحت تحديا مستمرا للعديد من الدول والمنظمات والهيئات الدولية خصوصا مع تفاقم أزمات الجوع والفقر وزيادة معدلات النزوح الريفي نحو المدن، مما دفع بحكومات الدول الفقيرة والنامية إلى المباشرة بوضع الخطط لتحسين معدلات التنمية البشرية وتحديد سياسات مستقبلية تسمح للأجيال الحالية بإشباع رغباتها دون المجازفة بقدرة الأجيال المستقبلية على تلبية احتياجاتها.

وقد توصلت الدراسة إلى أن الجزائر بالرغم من الجهود المبذولة فهي لا زالت في طريق السعي نحو التنمية المستدامة من خلال المضي قدما في تفعيل التنمية الاقتصادية والتي لا زالت بدورها تعاني عدة مشاكل ومعوقات.

الكلمات المفتاحية: التنمية البشرية، التنمية المستدامة، الطاقات المتجددة.

Abstract:

The aim of this research is to highlight the reality of sustainable development in Algeria. Future policies that allow current generations to satisfy their desires without risking the ability of future generations to meet their needs.

The study found that Algeria, despite the efforts exerted, is still on the road to the pursuit of sustainable development by moving forward in the activation of economic development, which in turn still suffers from several problems and obstacles.

Keywords: human development, sustainable development, renewable energies**.**

1. المقدمة

لقت التنمية المستدامة اهتماما عالميا لاعتبارها مطلبا أساسيا لتحقيق العدالة والإنصاف في توزيع مكاسب التنمية والثروات بين الأجيال المختلفة، كونها تقوم على مبدأ التنسيق والتكامل بين سياسات استخدام الموارد واتجاهات الاستثمار والاختيار التكنولوجي والشكل المؤسسي مما يجعلها جميعا تعمل بتفاهم وانتظام.

والجزائر كغيرها من الدول تسعى لتحقيق التنمية المستدامة من خلال تبني مجموعة من البرامج التنموية والتي كانت تهدف في مجملها إلى خلق استقرار اقتصادي ورفع مستوى المعيشة للفرد.

ولتحقيق التنمية المستدامة يجب دمج البيئة والاقتصاد في عملية صنع القرار مع ضرورة الاهتمام بالتنمية البشرية.

لقد سمحت الاصلاحات الاقتصادية المنتهجة في الجزائر بتحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية، إلا أنها مازالت تواجه عدة تحديات.

وعليه يمكن طرح التساؤل التالي :

ما هي مختلف التحديات التي تفرضها التنمية المستدامة في الجزائر؟ وإلى أي مدى ساهمت السياسات المتخذة في تجسيد التنمية المستدامة؟

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في محاولة الإجابة على الإشكالية المطروحة، التي جاءت لتسلط الضوء على الجوانب والأبعاد للطاقات المتجددة، وكمحاولة جديدة لتسليط الضوء على القيمة المضافة التي تحصل عليها الجزائر من جراء تطوير الموارد الطاقوية المتجددة بما يتوافق وأهداف التنمية المستدامة.

كما تبرز أهمية هذه الدراسة في تبيان المزايا الأساسية للطاقات المتجددة في مونها مصادر لطاقة لا تنضب، كما أنها نظيفة وصديقة للبيئة وتخفض معدلات استخدام الطاقة التقليدية وتحافظ عليها كاحتياطي استراتيجي للأجيال القادمة.

هيكل الدراسة:

وللإجابة على التساؤل تم التطرق إلى:

المحور الأول: التنمية المستدامة قراءة في الماهية والمفهوم

المحور الثاني: تحديات التنمية المستدامة في الجزائر

المحور الثالث: آفاق التنمية المستدامة في الجزائر أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في محاولة الإجابة على الإشكالية المطروحة، التي جاءت لتسلط الضوء على الجوانب والأبعاد للطاقات المتجددة، وكمحاولة جديدة لتسليط الضوء على القيمة المضافة التي تحصل عليها الجزائر من جراء تطوير الموارد الطاقوية المتجددة بما يتوافق وأهداف التنمية المستدامة.

كما تبرز أهمية هذه الدراسة في تبيان المزايا الأساسية للطاقات المتجددة في مونها مصادر لطاقة لا تنضب، كما أنها نظيفة وصديقة للبيئة وتخفض معدلات استخدام الطاقة التقليدية وتحافظ عليها كاحتياطي استراتيجي للأجيال القادمة.

المحور الأول: التنمية المستدامة قراءة في الماهية والمفهوم

1. **مفهوم التنمية المستدامة**

1.1. تعريف التنمية المستدامة: يشير مفهوم الاستدامة من الناحية اللغوية حسب المصطلح الإنجليزي Sustainability إلى القابلية للدوام والحفظ والتدني، وهذا المفهوم يمكن أن يمثل موقفا ساكنا، بمعنى أن استدامة التنمية يمكن أن تحقق إذا احتفظ الإنتاج بمستواه الحالي، بينما يجب النظر إلى الاستدامة كموقف ديناميكي يعكس الاحتياجات المتغيرة لسكان متزايدين، وتتعدد التعاريف المتعلقة بمفهوم التنمية المستدامة منذ ظهوره بداية الثمانينات من القرن العشرين، ولعل من أهمها والأكثر تداولا ومرجعية المفهوم الذي قدمته اللجنة العالمية للبيئة والتنمية المستدامة عام 1978 على أنها: "التنمية التي تفي حاجات الجيل الحالي دون الإضرار بقدرة الأجيال القادمة على الوفاء باحتياجاتها"، وأيضا التعريف الصادر عن الاتحاد العالمي للحفاظ على الطبيعة سنة 1980 والذي عرفها على أنها "التنمية التي تأخذ بعين الاعتبار البيئة والاقتصاد والمجتمع".

وقد عرفتها اللجنة الوطنية للبيئة والتنمية المستدامة على أنها: "التنمية التي تلبي احتياجات الأجيال الحالية بدون المساس بقدرات الأجيال المستقبلية لتلبية احتياجاتهم". (حدة فروحات، 2012، ص3)

2.1. خصائص التنمية المستدامة: من أهم خصائص التنمية المستدامة نجد: (علي فلاق، رشيد سالمي، ص97)

- هي تنمية تعتبر البعد الزمني فيها هو الأساس، فهي تنمية طويلة المدى بالضرورة؛

- رعاية حق الأجيال القادمة في الموارد الطبيعية للمجال الحيوي؛
- تلبية الاحتياجات الأساسية للفرد في المقام الأول؛
- الحفاظ على المحيط الحيوي في البيئة الطبيعية من خلال عناصره الأساسية كالهواء والماء والتربة والموارد الطبيعية؛
- تنمية متكاملة يعتبر الجانب البشري فيها وتنمي ته هي أولى أهدافها، فهي تراعي الحفاظ على القيم الاجتماعية والاستقرار النفسي والروحي للفرد والمجتمع؛
- التنمية المستدامة هي تنمية لا تقوم بتبسيط المنظومة البيئية لسهولة التحكم فيها فهي تراعي الحفاظ على النوع الوراثي؛
- التنمية المستدامة تقوم على مبدأ التنسيق والتكامل بين سياسات استخدام الموارد واتجاهات الاستثمار والاختيار التكنولوجي والشكل المؤسسي مما يجعلها جميعا تعمل بتفاهم وانتظام.

3.1. أهداف التنمية المستدامة: من بين أهداف التنمية المستدامة نجد: (علي فلاق، رشيد سالمي، ص97)

- ✓ التقليل من نسبة الفقر، من خلال توفير كافة الموارد لجميع سكان العالم؛
- ✓ تعليم ذو جودة وتعلم مدى الحياة؛
- ✓ توفير مراكز الصحة، مما يساعد على التقليل من الأمراض، ودعم صحة سكان العالم؛
- ✓ الأمن الغذائي والتغذية الصحية، من خلال دعم الموارد الطبيعية؛
- ✓ خلق فرص العمل وسبل العيش والنمو العادل؛
- ✓ التسيير المستدام للموارد الطبيعية؛
- ✓ بيئة عالمية جيدة، وتمويل بعيد الأجل، من خلال التسيير الفعال للطاقات المتجددة والصديقة للبيئة.

2. مقومات وأبعاد التنمية المستدامة

1.2. مقومات التنمية المستدامة: إن مفهوم التنمية المستدامة يجعل من عملية التنمية تتم ضمن حدود وإمكانات العناصر البيئية، مما يجعل من دراسة وفهم مختلف العلاقات التفاعلية بين البيئة ونشاطات الإنسان المتعددة الجوانب أمر ضروري حتى نتمكن من صياغة استراتيجية تنموية ملائمة لا تدمر البيئة وإنما تحافظ عليها، إن أطراف العلاقة التفاعلية تمثل المقومات الأساسية للتنمية المستدامة وهي4:(علام عثمان، 2014 ، ص. ص 94، 96).

أ- **الإنسان:** إن الإنسان هو محور العملية التنموية، ولذلك يجب أن تأخذ كل استراتيجية تنموية بعين الاعتبار كل الجوانب المرتبطة بالإنسان من حيث تضمنها للأهداف الأولية المتمثلة في محاربة الفقر، تأمين الحياة البشرية، تحسن نوعية الحياة بما يكفل تحسين أوضاع المرأة، تأمين الحاجات الأساسية مثل الغذاء والمأوى والخدمات الأساسية مثل التعليم وصحة الأسرة، توفير فرص العمل والرعاية البيئية.

ب- **الطبيعة:** وهي عبارة عن المحيط الحيوي الذي يعتبر خزان الموارد المتجددة والغير متجددة، بحيث ينبغي الحفاظ على هذا المحيط الحيوي لضمان استدامة التنمية باعتبار أن مضمونها الرئيسي هو الترشيد والقصد في توظيف الموارد المتاحة مهما كانت طبيعتها، وذلك وفق ما يلي:

ج- **قاعدة المخرجات:** يجب أن يكون توليد المخلفات بشكل لا يتعدى قدرة استيعاب الأرض لها أو بشكل يؤدي إلى الإضرار بقدرة الأرض على الاستيعاب مستقبلا . قاعدة المدخلات: ويجب التمييز بين الموارد المتجددة والتي يجب استهلاكها بالشكل الذي لا يؤثر على قدرة توليدها لأن هذه الموارد متجددة تحت شرط صحة النظام البيئي، والموارد الغير متجددة والتي يجب أن يكون استنزافها بنسبة أقل من المعدل التاريخي لتطوير المستخدم للمصادر المتجددة واستثمارها، كما يجب توجيه الناتج من استخدام المصادر المستنفذة بتخصيص جزء منه في قضاء الحاجيات الحالية مع الاستثمار بباقي العائد في مشاريع مستقبلية تخدم الأجيال القادمة .

د- **التكنولوجيا :** من المعروف أن التكنولوجيا ساهمت كثيرا في إيجاد الحلول للعديد من المشاكل المرتبطة بحياة الإنسان في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية، ولكن الملاحظ أيضا أن مختلف المشاكل التي أصبحت تهدد حياة الإنسان هي أصلا ناتجة عن مختلف التفاعلات القائمة بين الإنسان والطبيعة والتكنولوجيا، ولمعالجة مختلف المشاكل البيئية لابد من إصلاح العلاقات التفاعلية بين المكونات الثلاث من خلال توفير إطار مناسب يجمع كل المتغيرات بما فيه الطرق والأساليب التكنولوجية والمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية إلى جانب القوانين والتشريعات والإجراءات الإدارية التي تصب كلها في تحقيق استدامة التنمية.

2.2. أبعاد التنمية المستدامة: للتنمية المستدامة ثلاثة أبعاد تعتبر الدعائم الرئيسية لها وهي كما يلي: (منال عمارة، 2015، ص ص:47،48)

1.2.2. البعد الاقتصادي: يركز هذا البعد على ترشيد المناهج الاقتصادية من خلال إعادة النظر في النظام الاقتصادي والقيام بالإصلاحات الضرورية والملائمة لاستدامة التنمية بهدف تحقيق الرفع من المستويات المعيشية ويركز كذلك على إيقاف تبديد الموارد الطبيعية سواء من خلال إجراء تخفيضات متواصلة في مستويات الاستهلاك المبددة للطاقة وذلك عبر تحسين مستوى الكفاءة أو إحداث تغير جدري في أسلوب الحياة بتغير أنماط الاستهلاك التي تهدد التنوع البيولوجي ونضوب الموارد الطبيعية، كما يتضمن هذا البعد العمل على تقليص تبعية البلدان النامية للبلدان المتقدمة مع تكريس موارد المجتمعات الفقيرة لأغراض التحسين المستمر في مستويات المعيشة بما يضمن عدم التفاوت في الدخول والتخفيض من عبء الفقر وجعل فرص الحصول على الموارد والمنتجات والخدمات فيما بين الأفراد داخل المجتمع أقرب إلى المساواة .

2.2.2. البعد الاجتماعي: ويتضمن هذا البعد أن تأخذ التنمية المستدامة في اعتبارها سعادة الإنسان بتحسين نوعية حياته وتوفير فرص العمل وسيادة قيم العدل والمساواة بين السكان مع التركيز بصفة عامة على الجماعات المحرومة أو المهمشة، يضاف إلى ذلك ضرورة الاهتمام بتوجيه الجهود للاستثمار في رأس المال البشري والاستثمار في الصحة والتعليم والتغذية، كما يتضمن هذا البعد العمل تحقيق تقدم كبير في سبيل تثبيت نمو السكان حتى لا يحد التزايد من جهود التنمية، بالإضافة للاهتمام بتوزيع السكان بإنشاء مدن جديدة والنهوض بالتنمية الريفية النشطة لإبطاء حركة الهجرة إلى المدن، واعتماد تكنولوجيات تؤدي إلى التقليص إلى الحد الأدنى من الآثار البينية للتحضر.

3.2.2. البعد البيئي: يكتسي البعد البيئي للتنمية المستدامة أهمية كبيرة، لأنه جاء لمعالجة علاقة التنمية بالبيئة، من خلال وضع الأساسيات التي تقوم عليه والحدود التي يجب ألا تتعداها، فهذا البعد يهتم بالدرجة الأساس بالحفاظ على الموارد الطبيعية والاستخدام الأمثل لها أساس مستدام، وتوقع ما قد يحدث للنظم الإيكولوجية من جراء التنمية للاحتياط والوقاية .

3. مؤشرات قياس التنمية الاقتصادية: وتنقسم إلى أربعة محاور رئيسية تتمثل في الآتي : (عقون شراف، 2008)

1.3. المؤشرات الاقتصادية: تتمثل أهم المؤشرات الاقتصادية في :

- ❖ معدل الدخل الوطني للفرد ونسبة الاستثمار في معدل الدخل الوطني؛
- ❖ الميزان التجاري ما بين السلع والخدمات ؛
- ❖ قيمة الدين الخارجي نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي؛

❖ نسبة المساعدات التنموية الخارجية مقارنة بالناتج المحلي الإجمالي؛

❖ الاستهلاك السنوي للطاقة وكثافة استخدامها؛

❖ كمية إنتاج النفايات؛

❖ وسائل النقل والمواصلات

2.3. المؤشرات الاجتماعية: من أهم المؤشرات الاجتماعية ما يلي:

✓ السكن ونسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر؛

✓ نسبة السكان العاطلين عن العمل؛

✓ الصحة العامة؛

✓ التعليم والتكوين؛

✓ الأمن الاجتماعي وحماية الناس من الجرائم؛

✓ النسبة المئوية للنمو السكاني؛

3.3. المؤشرات البيئية: من أهم المؤشرات التي تهتم بالمحور البيئي ما يلي :

➢ مساحة الأراضي المزروعة مقارنة بالمساحة الكلية؛

➢ الكمية المستخدمة من المبيدات والمخصبات الزراعية؛

➢ مساحة الغابات مقارنة بالمساحة الكلية؛

➢ نسبة الأراضي المتأثرة بالتصحر مقارنة بمساحة الأرض الكلية؛

➢ نصيب الفرد من المياه العذبة؛

➢ نسبة تلوث الهواء المحيط بالمناطق الحضرية؛

4.3. المؤشرات المؤسسية: تتمثل المؤشرات المؤسسية في الآتي :

- تطبيق الاتفاقيات العالمية المصادق عليها؛
- عدد مستخدمي الانترنت لكل 1000 مواطن؛
- عدد خطوط الهاتف لكل 1000 مواطن؛
- عدد أجهزة الحواسيب لكل 1000 مواطن؛
- نسبة الاتفاق على البحث العلمي والتنمية من إجمالي الناتج المحلي؛
- الخسائر البشرية والاقتصادية بسبب الكوارث الطبيعية .

المحور الثاني: تحديات التنمية المستدامة في الجزائر

إن تحقيق غايات التنمية المستدامة تشكل أحد أهم التحديات التي تواجه مختلف دول العالم و منها الجزائر، خاصة ما تعلق بمعالجة الفقر والبطالة وتحسّن مستوى دخل الفرد ومن تم تحسّن مستوى معيشة الفرد، وفي ما يلي أهم التحديات التي تواجه الجزائر في سبيل تحقيق تنمّتها.

2. ضعف معدل النمو الاقتصادي وارتفاع معدل التضخم

1.2. ضعف معدل النمو الاقتصادي:

يشكل النمو الاقتصادي من أهم المؤشرات في التحليل الاقتصادي و الذي يتعلق بارتفاع مستمر للإنتاج ، المداخيل و ثروة الأمة، ويعتمد الناتج الداخل الخام كأداة لقياس النمو.

بعد استقلال الجزائر تم تبني اقتصاد اشتراكي قائم على التخطيط المركزي والاعتماد على سياسة التصنيع كنموذج اقتصادي لتحقّق نمو اقتصادي مستمر وهذا على حساب القطاع الزراعً الذي انخفضت مساهمته في الإنتاج الداخلي الخام.

وقد اعتمد تمويل برامج التصنيع أساسا على مداخل تصدير البترول وليس محصلة انتاج حقيقي للثروة ، لذلك فان الاقتصاد الجزائري يرتبط بتقلبات أسعار البترول تغيرات الحيط الدولي.

وقد أثبتت الصدمة النفطٌة لسنة 1986 (تدهور سعر البترول) هشاشة الاقتصاد الوطني اذ ترتب على ذلك بروز عدة مشاكل خاصة زيادة حدة التضخم، ارتفاع حجم البطالة، ارتفاع المديونية، بالإضافة الى انخفاض معدلات النمو التي أصبحت معدلات سالبة خلال الفترة 1986 – 1994 .

حينها طبقت الجزائر اصلاحات اقتصادية ذاتية قصد تصحيح الاختلالات واعادة توجيه الاقتصاد الوطني نحو اقتصاد السوق، والتي من خلالها تم مراجعة العديد من الآليات المتحكمة في الاقتصاد واتخاذ الاجراءات التالية7:(قدي عبد المجيد، 2002، ص 4)

- ❖ تطهير المؤسسة العمومية ومنحها الاستقلالية و وتحريرها من الضغوط المباشرة للدولة.
- ❖ تشجٌع المؤسسات على التصدير.
- ❖ طرح قانون جديد للاستثمار سنة 1988 أكثر انفتاحا على القطاع الخاص حيث تم الغاء الحدود القصوى المسموح له باستثمارها مع الغاء التصريح المسبق.

- ❖ مراجعة نظام الأسعار من خلال تحريرها و جعلها تعتمد على قواعد السوق ورغم الإجراءات المتخذة في اطار الاصلاحات الاقتصادية الذاتية إلا أن الأوضاع الاقتصادية نهاية الثمانينيات لم تتحسن على مستوى النمو الاقتصادي الذي شهد معدلات سالبة.

وقد سمح برنامج التعديل الهيكلي بتحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية وتحسين مستوى النمو الاقتصادي بحيث سجل معدل 3,8 % سنة 1995 إلا أنه انخفض سنة 1996 إلى 3,3 % ثم إلى 1,2 % سنة 1998 ليعاود الارتفاع إلى 4,6 % سنة 1999.(زرمان كريم، 2008، ص 20)

تم اعتماد برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي والذي امتد إلى غاية 2004 وقد خصص له غلاف مالي قدره 525 مليار دج سنة 2011 خصص له مبلغ 6 % من الناتج الداخلي العام، ووفق التحولات التي تميز بها المسار التنموي بالإضافة إلى تحفيز الاستثمار الأجنبي، فلأجل تحسين وتعميق الإصلاحات الهيكلية على مستوى المؤسسات وترقية الاستثمارات يجب تشجيع القطاعات الاقتصادية ذات الأولوية كقطاع الزراعة والفلاحة، وإصلاح النظام الضريبي في سياق تحفيز الاستثمار والفعالية في تسيير المنظومة الجبائية مع تحديث إجراءات تسيير رأس المال المادي والبشري.

2.2. ارتفاع معدل التضخم

ما يلاحظ على معدلات التضخم عبر مختلف برامج التنمية وخلال السنوات الأخيرة أنها متذبذبة، حيث عرف نوعا ما ارتفاعا خلال السنوات :2009، 2013 هذا نتيجة الزيادات المعتبرة في الأجور ومراجعة القوانين الأساسية لمختلف القطاعات الاقتصادية والعمومية.

وللتقليل من معدلات التضخم و التحكم فيها ينبغي القيام بما يلي:

- ❖ التحكم في الأسعار المسببة للتضخم لا سيما أسعار مواد البناء والصناعة الغذائية وقطاع الصناعات المعدنّة والإلكترونية
- ❖ ترشيد النفقات و اعتماد المعيار الاقتصادي في قبول أو رفض المشاريع.
- ❖ الاهتمام بالإنتاج المحلي وتشجيعه.
- ❖ التقليل من فاتورة الاستيراد الشيء الذي ساعد على التقليل من التضخم المستورد.

3.2. تفشي البطالة وتفاقم حدة الفقر

1.3.2. تفشي البطالة :

منذ سنة 1985 بدأت مشكلة البطالة في الجزائر تتفاقم نتيجة الانكماش الاقتصادي وتراجع وتيرة التشغيل بسبب قلة الموارد المالية للدولة والتي قلصت من حجم الاستثمارات المنشأة بمناصب العمل وبالتالي الاختلال في سوق العمل بين العرض والطلب.

ومنذ سنة 1987 اتخذت عدة اجراءات لمكافحة البطالة و دعم التشغيل، و ذلك من خلال عدة أجهزة التي تختلف سواء من حيث طبيعتها أو نمط تمويلها أو الفئات المستهدفة ويمكن تقسيمها الى صنفين أساسيين هما:(قدي عبد المجيد، 2003، ص 40)

- النشاطات التابعة للشبكة الاجتماعية والتشغيل التضامني، والتي تضم الأشغال ذات المنفعة العامة، الوظائف المأجورة بمبادرة محلية، التأمين على البطالة وعقود ما قبل التشغيل.
- الاجراءات الخاصة بالاستثما؛ تهدف الى ترقية الاستثمار والمحافظة على الشغل، والتي تضم القرض المصغرالمؤسسة المصغرة ومراكز دعم النشاط الحر واعانة المؤسسات التي تواجه صعوبات.

وقد سمحت الاجراءات السابقة بتقليص حجم البطالة كما يتضح في الجدول التالي:

جدول تطور اليد العاملة للفترة 2005 -2015 (الوحدة 1000)

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
السكان الناشطين اقتصاديا	9493	10110	9969	10315	10544	10812	10661	11423	11964	11453	11932
السكان المشتغلين	8044	8869	8594	9145	9472	9735	9599	10170	10788	10239	10594
فئة البطالين	1448	1241	1375	1170	1072	1076	1062	1253	1175	1214	1337
معدل البطالة	15.3	12.3	13.8	11.3	10.2	10	10	11	9.8	10.6	11.2

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات، الشغل والبطالة 2015.

2.3.2. تفاقم حدة الفقر

يعتبر الفقر من أبرز المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي تهدد استقرار الجزائر، وقد ساهم تنفيذ الاصلاحات الاقتصادية والاجتماعية في الثمانينات وبرنامج التعديل الهيكلي في التسعينيات في تفاقم ظاهرة الفقر وتدهور الأوضاع الاجتماعية للفئات الضعيفة في ظل التحول من نظام

اقتصادي اشتراكي الى نظام اقتصادي تحكمه قواعد السوق ويضبطه قانون المنافسة، ومع وجود جهاز إنتاجي ضعيف أثر سلبا على مستوى معيشة المواطنين.

ومن خلال الاصلاحات الاقتصادية المتخذة في الجزائر نجد اعادة الهيكلة التي تعتمد على استخدام الأساليب الإنتاجية كثيفة رأس المال مما أثر على مستوى التشغيل، بالإضافة الى اعتماد اجراء التصفية للمؤسسات المفلسة وبالتالً الاستغناء كليا عن العمالة، واقرار الخوصصة التي تسعى الى رفع درجة الكفاءة الاقتصادية للمؤسسات واهمال الاعتبارات الاجتماعية أي تحقّق أقصى الأرباح بأقل التكاليف، وبالتالي التخلص من العمالة الزائدة .

إن سياسة تخفيض قيمة الدينار الجزائري وتحرير الأسعار أدت الى تخفيض القدرة الشرائية و تدهور مستوى معيشة الأفراد . لقد أدت سياسات التعديل الهيكلي المتبعة سنة 1994 الى عدة انعكاسات كون أن ذلك التعديل يتطلب سياسات انكماشية من خلال الضغط على الطلب مما يقلص من مستويات النمو، وبالتالي تفقير فئات واسعة من السكان، لذلك فان التكلفة الاجتماعية الناجمة عن التعديلات الهيكلية كانت معتبرة بالمقارنة بالنتائج غير المضمونة.(علي غربي، 2002، ص 65)

ولمكافحة الفقر في الجزائر اعتمدت الدولة على سياسة دعم السلع الغذائية الضرورية والكهرباء والغاز والمواد الطاقوية، إضافة الى المساعدات المباشرة للفئات المحرومة.

كما أن الاهتمام المتزايد الذي توليه الحكومة لمكافحة الفقر أدى الى اسناد وزارة التضامن الوطني مهمة جديدة تتعلق بمكافحة الفقر والاقصاء الاجتماعي، وتتمحور استراتيجية مكافحة الفقر في؛ نشاطات التضامن الوطني والشبكة الاجتماعية وبرامج المساعدة على التشغيل، حيث يمكن تقديم بعض الاحصائيات الخاصة بالوضع الاجتماعي كما يلي:

- انخفاض نسبة الأمية بين الكبار (أكثر من 15 سنة) من 32 % سنة 2001 إلى 23 % سنة 2005 لتصل إلى أقل من 15 % سنة 2014 نتيجة الدعم المدرسي وتنفيذ برامج محة الأمية.
- نصيب الفرد من الإنتاج الداخلي الخام انتقل من 1500 دولار سنة 2001 إلى 3000 دولار سنة 2005 ليستقر في حدود 3500 دولار سنة 2014.
- انتقال الحد الأدنى للأجر الوطني المضمون من 9000 دج سنة 2001 إلى 15000 دج سنة 2005 ليصل إلى 18000 دج بداية من 2012.

– تحسن الوضع في مجال الأمراض المعدية بين الأوساط الشعبية بفضل البرامج الوقائية وتحسن المياه الصالحة للشرب.

كما عرف مؤشر الفقر تحسن معتبر كما يتضح في الجدول التالي:

جدول تطور معدلات الفقر في الجزائر خلال الفترة من 2001 إلى 2018.

السنوات	2001	2003	2005	2007	2009	2010	2011	2012	2014	2018
معدلات الفقر في الجزائر %	23	21	16	15	13	12	11.5	11.4	11.1	9,4

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات.

وللتقليل من حدة الفقر وزيادة فعالية مكافحة هذه الظاهرة يجب مراعاة الاعتبارات التالية:

–ـ تشجيع الاستثمار وتحقيق الانعاش الاقتصادي مع ضرورة التعجيل بالنمو الاقتصادي وتعزيز هذا النمو لصالح الفقراء بحيث يؤدي الى زيادة فرص العمل والأجور بالنسبة للفقراء ، وتنفق الموارد العامة من أجل تعزيز التنمية البشرية.

– تفعيل دور المنظمات غير الحكومية في القضاء على الفقر.

– تحديد الأولويات للمشاريع الكفيلة بالاستجابة الفورية للحد من الفقر وتحسين مستوى معيشة الأفراد.

– تكييف تدخل الدولة لضمان حماية المجتمع من الانعكاسات الاجتماعية الوخيمة التي تواكب الانتقال الى اقتصاد السوق ، ومن التجاوزات التي قد يولدها البحث عن الربح السريع، لذلك يجب على الحكومة التخفيف من آثار الاصلاحات الاقتصادية وانعكاساتها على الطبقة المحرومة.

– يجب على الحكومة تبني سياسة اجتماعية سليمة وواضحة تجاه الفقراء تركز على التكفل الفعلي بحاجاتهم و تترسخ في عقد اجتماعي ويدعمها عقد اقتصادي من أجل النمو.

– عند تبني أي سياسة اقتصادية يجب تحليل ودراسة مدى انعكاسها على الجانب الاجتماعي مع ضرورة تعويض الفقراء عن طريق المنح للتخفيف من معاناتهم.

– يجب أن تراعي البرامج المعتمدة الربط بين النمو الاقتصادي والسياسة الاجتماعية وذلك عن طريق تكييف الأجهزة المتوفرة مع أهداف ومقتضيات الانتقال إلى اقتصاد السوق.

3.3.2. التلوث البيئي:

لقد ارتبطت اشكالية التلوث البيئي في الجزائر بطبيعة السياسات التنموية الاقتصادية والاجتماعية المنتهجة منذ الاستقلال إلى غاية نهاية الثمانينيات حيث أهملت الاعتبارات البيئية في

المخططات التنموية مما أدى الى تفاقم التلوث الصناعي وتدهور الإطار المعيشي للأفراد، بالإضافة الى مخاطر التصحر وتدهور الغطاء النباتي. وخلال التسعينيات شهدت الجزائر اصلاحات اقتصادية من خلال الانتقال الى اقتصاد السوق والسعي الى الاندماج في الاقتصاد الدولي.

وتفاقم حدة التلوث البيئي راجع الى عدة عوامل تتمثل فيما يلي: مراد ناصر، 2010، ص 150)

- اهمال قضايا البيئة في البرامج التنموية: منذ الاستقلال إلى غاية الثمانينات اهتمت الدولة الجزائرية بالتنمية الاقتصادية إلا أنها لم تدرج قضايا البيئة ضمن مخططات التنمية.

- قيام صناعة تعتمد على الاستهلاك المكثف للطاقة: تمتلك الجزائر ثروة نفطية وغازية هامة، مما أثر على النمط الصناعي الذي يعتمد على الاستهلاك المكثف للطاقة مثل قطاع الحديد والصلب و قطاع البتروكيمياء، وترتب على ذلك تلوث البيئة الهوائية نظرا لانبعاث الغازات الناتجة عن احتراق

الطاقة المستخدمة في هذه الصناعات و قد تفاقم الوضع خطورة مع غياب أجهزة التحكم من انبعاث الغازات.

- ضعف مستويات جمع وتسيير النفايات: نلاحظ ضعف مستوى جمع النفايات المنزلية الذي تتكفل به الجماعات المحلية على مستوى البلديات مما أدى الى عدم نظافة مختلف شوارع المدن وبالتالي ساهم في تلوث البيئة ، كما لا توجد استراتيجية للتخلص من النفايات الحضرية والصناعية وفق المعايير التي تراعي مقتضيات حماية البيئة.

المحور الثالث: آفاق التنمية المستدامة في الجزائر

شرعت الجزائر في سبيل تحقيق التنمية المستدامة إلى وضع آفاق تنموية على المدى البعيد لضمان حاجيات الحاضر والمستقبل للأجيال القادمة، فرأت في ظل تحقيق التنمية المستدامة أن تقوم بدراسات استراتيجية استشرافية حول مستقبل التنمية في البلاد، فوضعت الجزائر استراتيجيتها لتحقيق بعض الأهداف من بينها، إدماج الاستمرارية البيئية في برامج التنمية الاجتماعية والاقتصادية، والعمل على النمو المستدام وتقليص ظاهرة الفقر ، حماية الصحة العمومية للسكان.

حيث سنتطرق الى بعض المشاريع التي هي طور الانجاز كمشروع الطاقات المتجددة ومشروع قانون التنمية المستدامة للسياحة ومناطق التوسع والمواقع السياحية و مشروع الصرف الصحي للنفايات وكذا بعض التوصيات.

3. مشروع الطاقات المتجددة

إن السياسات الوطنية لترقية الطاقات المتجددة هي مؤطرة بقوانين ونصوص تنظيمية تتمثل في القانون 09/04 المؤرخ في 14 أوت 2004 المتعلق بترقية الطاقات المتجددة في إطار التنمية المستدامة.

1.3.آفاق سياسة الطاقات المتجددة في الجزائر وأهدافها

1.1.3. المحافظة السامية للطاقات المتجددة :لقد حظيت فكرة الطاقات المتجددة في الجزائر باهتمام كبير وذلك منذ شهر ديسمبر 1980 ، وذلك بإعطاء أهمية بالغة للملف الخاص بالطاقات المتجددة من طرف اللجنة المركزية في المصادقة على ميلاد المحافظة السامية 1980 وبعدها تم البدء بإعداد الوسائل الأساسية اللازمة من أجل الانطلاق في نشاطها ووضع الهياكل الأساسية. (عصماني خديجة، 2013، ص 60).

وبدأت بخمس مناطق تنمية ومحطة تجريبية للوسائل التي توفر الدعامة العلمية والتكنولوجية والصناعية لبرنامجها التنموي المكلفة به في مجال الطاقات المتجددة، ومن بين مهامها المسطرة في السياسة الطاقوية.

– القيام بجمع الأعمال المتعلقة بالمساهمات في مجال البحث والتكوين والعالم وتجهيز جميع الأقسام بالوسائل الاعلامية وخاصة منها الإنتاجية.

–تنمية الطاقة المتجددة وخاصة منها الطاقة الشمسية والطاقة البيوحرارية وطاقة الرياح.

خلال ثلاث سنوات من الانطلاقة استطاعت المحافظة السامية وضع برنامج خاص بها، وبذلك أصبحت تنافس الدول المتقدمة، حيث حظيت بصناعة تكنولوجية للوسائل الشمسية، ففي سنة 1985 كان أول إنجاز للمحافظة السامية ٌتمثل في إنجاز لوحة فوتوفولطية بالمركب الالكتروني ببلعباس، واعتمدت في إنجازها على الخلايا الشمسية المصنوعة من المادة الأولية المعدة من طرف الصناعة الوطنية و من اجل الوصول الى الهدف المنشود يتعين على المحافظة السامية:

- ✓ المساعدة على تحسٌن كفاءة الطاقة وتخفٌض كثافتها.
- ✓ خفض تكلفة المواد الأولية لأجهزة استخدام الطاقة الشمسية.

ومن أجل نجاح هذه السياسة الطاقوية فإن الدولة يجب أن تهتم وتدعم هذه السياسة للوصول إلى إنجاز الطاقة الشمسية تكون مطابقة لواقعنا المعاش وتكون مناسبة لاحتياجاتنا وذلك من خلال مشاركة الخبراء والمهندسين والتقنيين في هذا المجال، والهدف من كل هذا هو إيجاد كيفية لتنمية التكنولوجيا الطاقوية مع الاستعمال العقلاني وتحسين الإدارة والكفاءة .

في ظل هذا رسمت المحافظة السامية مجموعة من الأهداف لخطتها وهي بذلك تسعى جاهدة لتحقيقها، بواسطة مراكزها المختلفة ، ومن أجل تحقيق هذه الأهداف لابد من تحديد مهام كل مركز من مراكز التنمية في مجال الطاقات المتجددة مع مشاركة المحطات التجريبية للوسائل التي توفر الدعامة العلمية والتكنولوجية وصناعة البرنامج التنموي للمحافظة السامية ذو الآفاق المستقبلية فمن بين أهداف المراكز التنموية في مجال الطاقات المتجددة: (شريف عمر، 2008، ص 33)

- دراسة جميع الإمكانيات المتوفرة واستغلالها بطريقة عقلانية.
- ضمان تكوين وتربص المستخدمين الذين لهم علاقة بالتنمية في مجال الطاقات المتجددة.

الطاقات المتجددة والأبعاد الاقتصادية

بدأت المحافظة السامية في إعداد وسائل أساسية من أجل الانطلاق في نشاطها مع وضعها للهياكل الأساسية فانطلقت بخمس مراكز تنمية ومحطة تجريبية للوسائل التي توفر دعامة تكنولوجية وصناعية لبرنامجها التنموي المكلفة به في مجال الطاقات المتجددة كما تم انشاء الهياكل المؤسساتية ومنها:

أ. مركز تطوّر الطاقات المتجددة والجدّدة (C.D.E.R):

حيث تتلخص مهامها في جمع ومعالجة المعطيات من تقييم دقيق للطاقات الشمسية الريحية والحرارية وصياغة اعمال البحث الضرورية في تطوير انتاج الطاقات المتجددة واستعمالها.

ب- وحدة تطوير التجهيزات الشمسية (U.D.E.R) :

المكلفة بتطوير التجهيزات الشمسية وانجاز نماذج تجريبية تتعلق بالتجهيزات الشمسية ذات المحول الحراري وذات الاستعمال المنزلي أو الصناعي أو الفلاحي.

ج- وكالة ترقية وعقلنة استعمال الطاقة:

حيث شمل دورها الرئيسي في تنسيق ومتابعة اجراء التحكم في الطاقة وفي ترقية الطاقات المتجددة وتنفيذ مختلف البرامج التي تمت المصادقة عليها في هذا الإطار مع مختلف القطاعات (الصناعٌة، النقل، الفلاحة).

2.1.3.مشروع تطبيق الطاقة الشمسية في الجنوب الكبير بالجزائر

رغم الترسانة القانونية المعتمدة ما بين 1999 و 2001 فلا يزال نصيب الطاقة الشمسية محدودا بالجزائر وغير مستخدم بالشكل المطلوب، وإن كانت قد استخدمت واعتمدت قانونا خاصا بالطاقة المتجددة مع تحديد هدف الوصول إلى نسبة 5 % خلال سنة 2012 و 10 % خلال سنة 2020 وبهذا تطوير خدمات الطاقة للمناطق المعزولة والبعيدة عن الشبكات توزيع الطاقة ويشمل الهدف الأخير في المساهمة في إبقاء احتياطات المحروقات واستغلال حقول موارد طاقوية متجددة لا سيما الشمسية منها.

من بين أهداف هذا المشروع تزويد 20 قرية بالطاقة الشمسية، فقد برزت نتائج تطبيق البرنامج الوطني للكهرباء أن البديل الفعال لتزويد قرى الصحراء الجزائرية بالكهرباء يتمثل في الطاقة الشمسية الفوتو فولطية، ويختص هذا البرنامج بايصال الكهرباء لـــ 20 قرية بالجنوب ذات المعيشة القاسية بسبب صعوبة إيصال الكهرباء لها بالإمدادات السلكية أو حتى بالوسائل التقليدية كالتزويد بالبنزين و المازوت لتشغيل المولدات وهذه القرى هي ولايات الجنوب (تندوف، تمنراست، أدرار، إليزي) وتعتبر شركة سونلغاز المؤسسة المسؤولة عن إنجاز هذا البرنامج ، لذلك بادرت بفتح مجال المشاركة أمام الشركات الأجنبية وكذا مراكز البحث والتنمية، ومن أهداف هذا البرنامج:

- ايجاد مصدر بديل للطاقة كون المصادر التقليدية في طور النفاذ.
- استخدام مصدر الطاقة نقي ونظيف وغير ناضب.
- باستخدام الطاقة الشمسية يمكن تخفيض سعر تكلفة الإنارة في القرى النائية وكذا ترقية الأداء في المستشفيات والمراكز الصحية والمدارس.
- توفير مناصب شغل جديدة و في مختلف القطاعات لامتصاص البطالة.
- الاقتصاد في العملة الصعبة وتحويلها إلى إقامة المشاريع التنموية.
- تمكين سكان المناطق النائية من الاستفادة من الخدمات العمومية دون اللجوء إلى قطع مسافات طويلة للالتحاق بالمدن.

ومن بين واقع إنجاز هذا المشروع : قرية موالي لحسن بتمنراست، قرية غار جبيلات ، قرية حاسي منير، قرية تاحيفات، عين دلاغ.

حسب الدراسات المتخصصة تتلقى الجزائر ما بين 2000 و 3900 ساعة من الشمس ومتوسط 5 كيلواط /م 2 في السنة في الشمال و 2263 كيلواط م 2 سنويا في الجنوب لكن هذه الطاقة غير مستغلة بالشكل المطلوب باستثناء:

مشاريع انجاز حديقة هوائية في فيفري 2002 بطاقة 10 ميغا واط بتندوف بالتعاون بين شركة نيل و سوناطراك وسونلغاز ومجموعة سيم (السميد الصناعي للمتيجة) واستعمال الطاقة الشمسية في الإنارة الريفية بمنطقة اسكران التابعة لولاية تمنراست الجنوبية بما يكفل توصيل الكهرباء إلى 1500 حتى 2000 منزل ريفيا سنويا بالإضافة إلى انجاز أول محطة هجينة لتوليد الطاقة الكهربائية العاملة بالغاز والطاقة الشمسية بمنطقة تليغمت على بعد 25 كلم شمال حاسي الرمل وهي تمثل أكبر حقل غازي في افريقيا، مرشحة لأن تكون مصدر طاقوي بديل ونظيف على مساحة 64 هكتار حيث وجد بها 224 جامع للطاقة الشمسية يبلغ طول كل واحد 150 متر.

كما تمت برمجة محطتين لسنة 2013 ويتعلق الأمر بمحطة المغير بولاية الوادي ومحطة النعامة بولاية البيض غرب البلاد.

وفي الفترة الممتدة بين 2016 و 2020 تم إنجاز أربع محطات أخرى بطاقة 300 ميغا واط لكل واحدة منها مع طاقة إضافية تقدر ب 1200 ميغا واط وهناك برنامج تمتد إلى غاية 2030 بطاقة 600 واط سنويا ابتداءا من 2013 .

وقد أعلنت الوكالة الفضائية الألمانية بعد دراسة حديثة قامت بها أن الصحراء الجزائرية هي أكبر خزان للطاقة الشمسية في العالم حيث تدوم الإشعاعات الشمسية في الصحراء الجزائرية 3000 ساعة إشعاع في السنة ، وهومن بين أعلى مستويات إشراق الشمس على المستوى العالم ، وهو ما دفع بالوكالة إلى تقدّم اقتراح للحكومة الألمانية حول إقامة مشاريع استثمار في الجنوب الجزائري وبناءا عليه تم تقديم الاتفاق بين الحكومتين في ديسمبر 2007 لإنتاج من الكهرباء بفضل الطاقة الشمسية ونقلها إلى ألمانيا من خلال ناقل كهربائي بحري عبر اسبانيا بالإضافة إلى المشروع المتعلق بصنع اللوائح الشمسية في منطقة الرويبة ومن المقرر أن ّدخل هذا المشروع بطاقة سنوية

تتراوح ما بين 50 و120 ميغا واط حيز الخدمة سنة 2012 والاتجاه نحو التصدير مع مخطط آخر محلي لإنتاج 20 بالمئة بحلول العام 2020 لكنه لم يتجسد إلى يومنا هذا.

3.1.3. مشروع قانون التنمية المستدامة للسياحة ومشروع الصرف الصحي للنفايات

أ- مشروع قانون التنمية المستدامة للسياحة ومناطق التوسع والمواقع السياحية

حيث صادق مجلس الشعب الوطني في 06/ 2003/01 على مشروعي القانونين، قانون التنمية المستدامة ومناطق التوسع والمواقع السياحية، وقد أخذت التعديلات المقترحة على المشروع بعين الاعتبار ضرورة الارتقاء بقطاع السياحة إلى مصاف القطاعات المدرة للثروة وتسييره عقلانيا.

وتتمحور التعديلات حول ضرورة وضع حد للفوضى وعدم الانسجام الموجودين في التنمية السياحية الذي تعرفها المؤسسات السياحية الوطنية، عن طريق تبني أسلوب جديد في تسيير هذه المؤسسات يضمن الاستمرارية في العمل ، ويعتمد على تثمين الثروات الطبيعية والثقافية والحضارية المتاحة، وكذلك حول إعادة الاعتبار إلى المؤسسات الفندقية والسياحية قصد رفع مستواها وقدرتها الايوائية والاستقبالية مع تنوع العرض السياحي وتطور أشكال جديدة من الأنشطة السياحية.

وفي الأخير أجمعوا على الأهمية التي تتضمنها عملية ضبط استراتيجية وطنية واضحة في ميدان السياحة، وتحديد أولويات السياحة المراد تطويرها على المستوى الدولي.

صادق المجلس على مشروع القانون المتعلق بمناطق التوسع والمواقع السياحية مع تسجيل 31 تعديل على نص المشروع وتركزت التعديلات حول العقار السياحي الذي يعرقل الاستثمار السياحي عبر مختلف ولايات الوطن ، وتمثلت التعديلات في تعديل بعض المواد الواردة في المشروع كذلك المتعلقة بالولايات ومخطط التهيئة السياحية وآلات المراقبة.

4.1.3. مشروع الصرف الصحي للنفايات في الجزائر

تنتج سنويا ما يقدر ب 200 ألف طن من النفايات الخاصة الخطيرة الناتجة أساسا عن النشاطات الصناعية والزراعية والعلاجية، هذه الأخيرة كانت تخزن ضمن وحدات إنتاجية أو يتم التخلص منها بطرق غير قانونية المزابل العمومية المخصصة أساسا للنفايات المنزلية، مما جعلها مصدر خطر دائم تسبب في تلوث المياه السطحية والجوفية، وقد شرعت الجزائر متمثلة في وزارة البيئة لتهيئة الإقليم في وضع استراتيجية بيئية وطنية معتمدة على التقرير الوطني حول وضعية

البيئة والمخطط الوطني للنشاطات البيئية والتنمية المستدامة، بحيث تتمكن من التسيير النفايات الخاصة تسييرا جبريا يخضع لمقاييس بيئية عالمية.

هذه التنمية المعلن عنها في كل ولايات الجزائر تسمح بتفادي الأخطار المتعلقة بتسيير الموارد الكيمياوية الخطرة والنفايات الخاصة وقد انطلقت وزارة تهيئة البيئة والأقاليم في إحصاء وطني شامل لكل النفايات الخاصة من خلال تنظيم ورشات عمل لتدريب أشخاص من قطاعات المنتجة لهذا النوع من النفايات يقومون بعملية الإحصاء وفق منهجية مدروسة.

وبالفعل شهدت 06 ولايات في البلاد هي الجزائر، سكيكدة، غرداية، تلمسان، المسيلة وباتنة تنظيم ورشات دراسة ، كل واحدة منها يومين تحت إشراف خبراء دوليين وشملت المهندسين المكلفين بملف النفايات الخاصة على مستوى المفتشيات الولائية للبيئة ولدى مسؤولي الخلايا البيئية داخل المؤسسات التي تفرز النفايات الخاصة في الجزائر، وقد تضمن جدول أعمال الورشات الوضعية الحالية لتسيير النفايات الخاصة في الجزائر وكذا التسهيلات التي يقدمها القانون الجديد وكذلك وضع مخطط لتنسيق العمل بين مختلف الجهات. (عصماني خديجة، 2013، ص: 54)

وتجدر الإشارة إلى أن المخطط الوطني للنفايات الخاصة يسمح بتقرير كميتها وخصائص النفايات التي يمكن إعادة تدويرها وتلك التي يتم التخلص منها كما تسمح بتحديد عدد مراكز ومواقع معالجة الموجودة في أنحاء البلاد ومن ثمة استنتاج الأولويات اللازمة لأنشاء مراكز جديدة واختيار أنظمة الجمع والتفريغ والفرز مع الاخذ بالإمكانيات المالية والاقتصادية في عين الاعتبار.

3.3. توصيات وحلول لتحقيق التنمية المستدامة

يكمن هدف التنمية المستدامة في تحقيق نمو اقتصادي بالإضافة الى الاهتمام بالتوزيع العادل لفوائد النمو، مع المحافظة على البيئة واعطاء العنصر البشري دورا هاما في عملية التنمية باعتباره أداة و هدف التنمية.

وتعتبر التنمية المستدامة عملية متعددة الأبعاد، و التي تتطلب تغييرات هيكلية وعميقة وفي الاقتصاد الوطني، و ترتكز محدداتها على القوى الأساسية لكل من الموارد البشرية، الموارد الطبيعية ،الموارد المالية و التكنولوجيا.

ولقد تم تحقيق العديد من الأعمال المهمة في اطار مجهودات الجزائر لتحقيق التنمية المستدامة والتي أعطت نتائج جديرة بالاعتبار في العديد من الميادين، و من أجل معالجة النقائص التي تم

حصرها يمكن تقديم بعض الاقتراحات التي يمكن أن تقلص التأخر الاقتصادي و الاجتماعي المتراكم طوال السنوات الماضية والتي تمثلت في الآتي:

- ✓ مسايرة مؤشرات التنمية المستدامة في مجال استغلال الطاقات المتجددة وعدم المساس بنصيب الأجيال القادمة من الثروات.
- ✓ محاربة كل أشكال التلوث البيئي التي من شأنها تهديد الثروة البيئية وتكثيف سياسات الوعي البيئي، و ادخال البعد البيئي في الخطط و السياسات و كذلك الثقافة الإدارية للمؤسسات الاقتصادية.
- ✓ الاهتمام بالبحث والتطوير واعتماد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كأساس لتبني التنمية المستدامة.
- ✓ نشر ثقافة التنمية المستدامة لدى الجماعات المحلية ولدى المجتمع.
- ✓ تنويع الاقتصاد الجزائري وبناء اقتصاد لا يعتمد على الريع البترولي، وتطبيق المعايير الاقتصادية و الاجتماعية و البيئية التي تسمح بتحسين أداء مؤسسات الاقتصاد الوطني.
- ✓ الاعتماد على أدوات الاقتصاد البيئي في ادارة الاقتصاد الوطني كبديل عن أدوات الاقتصاد الرأسمالي الذي يعتمد على مؤشرات النمو و يتجاهل الأضرار البيئية والاجتماعية.
- ✓ مواصلة محاربة الفقر وتحسين فرص كسب الرزق في الأرياف عن طريق برامج التنمية الريفية، وفي المناطق الحضرية عن طريق الفرص الاستثمارية و البرامج الاجتماعية.
- ✓ مواصلة تكييف الادارة الاقتصادية و والمالية الوطنية مع الانفتاح العالمي سواء تعلق الأمر بتأهيل أداة الإنتاج أو الاصلاح المالي والمصرفي.
- ✓ تحديث وعصرنة الجهاز المصرفي والاهتمام بتطوير السوق المالية الذي لم يعد يساير الاقتصاد الوطني وتطوره.
- ✓ ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات وهذا بالاعتماد على القطاع الفلاحي و القطاع السياحي التي تمتلك فيهما الجزائر قدرات تنافسية هائلة.
- ✓ مواجهة التحديات البيئية الحضرية مثل نوعية الهواء في المناطق الحضرية. وادارة النفايات المنزلية و الصناعية.

- ✓ التقليل من أنماط الاستهلاك المفرط، وتطوير أساليب انتاج نظيفة ورفيقة بالبيئة بحيث تقلص من النفايات.
- ✓ تعديل مسار العولمة لتصبح أكثر ملائمة للبيئة و العدالة الاجتماعية مع ضرورة ربط حرية التجارة بالتنمية المستدامة و جعل العولمة عنصرا ايجابيا للتنمية الاجتماعية والاقتصادية.
- ✓ ضرورة المصادقة على الاتفاقيات البيئية التي تم اعتمادها خاصة بروتوكول كيوتو للتغير المناخي و بروتوكول كارتاخينا للسلامة البيولوجية.

4. الخاتمة

إن التنمية المستدامة هي التنمية ذات القدرة على الاستمرار والاستقرار من حيث استخدامها للموارد الطبيعية، والتي تتخذ من التوازن البيئي محور أساسي لها بهدف رفع مستوى المعيشة من جميع جوانبها مع تنظيم الموارد البيئية والعمل على تنميتها، فهي تتطلب تغييرا في محتوى النمو بحيث يصبح أقل مادية في استخدام الطاقة وأكثر عدالة للمحافظة على رأس المال لتحسين توزيع الدخل وتخفيض الأزمات الاقتصادية. فالتنمية المستدامة لا يمكن حصرها في الحدود الضيقة للنمو الاقتصادي، بل هو مفهوم واسع يستوجب أبعاد سياسية واجتماعية واقتصادية إلى جانب البعد البيئي، فهي تنمية تفاعلية حركية تؤخذ على عاتقها تحقيق الموائمة والموازنة بين أركانها الثلاث: الإنسان– الموارد البيئية – التنمية الاقتصادية . وللتنمية المستدامة جوانب ايجابية وسلبية: أما عن الجوانب الإيجابية فهي تضمن التقدم المادي الكبير والتحسن في مستوى المعيشة وتؤدي إلى التقدم التكنولوجي.

أما عن الجوانب السلبية؛ فنظرا للتقدم السريع في التكنولوجيا في الدول المتقدمة تبقى الدول المتخلفة تابعة لها دائما، وكذلك تدمير للبيئة عن طريق التلوث.

وفي ظل هذا بادرت الجزائر في السنوات الأخيرة عند إدراكها أنها في حاجة ماسة لتحقيق تنمية مستدامة وذلك من خلال المشاكل التي شهدتها من تلوث مائي وهوائي وعدم توفرها على موارد طبيعية متجددة مما جعلها تضع سياسات وإجراءات وقوانين صارمة ضف إلى ذلك تخصيص مبالغ معتبرة لدعم وتحسين التنمية المستدامة في بعض المجالات لا سيما المجال البيئي معتمدة في ذلك على ثلاث وسائل وهي وضع الإطار القانوني الصارم والمتخصص ومراقبة

النشاطات المسببة للتلوث وإخضاعها للمعايير الدولية، ووضع رسوم خاصة بحماية البيئة تدفع بالمؤسسات لمراقبة نشاطاتها.

لكنه من خلال ما يظهر نرى بأن الجزائر لا زالت في طريق السعي نحو التنمية المستدامة من خلال المضي قدما في تفعيل التنمية الاقتصادية والتي لا زالت بدورها تعاني عدة مشاكل ومعوقات .

5.المراجع:

1. حدة فروحات، الطاقات المتجددة كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر – دراسة لواقع مشروع تطبيق الطاقة الشمسية في الجنوب الكبير بالجزائر– ،مجلة الباحث ، جامعة ورقلة، الجزائر ،عدد(11) 2012.
2. علي فلاق، رشيد سالمي، الطاقات المتجددة كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة –مع الإشارة لحالة الجزائر وبعض الدول العربية، متاح على الموقع: http://www.enssea.net/enssea/majalat
3. علام عثمان، تمويل التنمية في الدول الإسلامية ،أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2014.
4. منال عمارة، أخلقة رأس المال الفكري في منظمات الأعمال كخيار استراتيجي لتعزيز التنمية المستدامة –دراسة حالة شركة ليند غاز الجزائر–، مذكرة ماجيستر، جامعة فرحات عباس سطيف 1، الجزائر، 2015.
5. عقون شراف، التنمية المستدامة في الجزائر من خلال البرامج التنموية (2001–2019)، مجلة نهاد للاقتصاد والتجارة، عدد خاص، المجلد 2، أفريل 2008.
6. قدي عبد المجيد، الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر محاولة تقويمية، ديوان المطبوعات الجزائرية، الجزائر، 2002.
7. زرمان كريم، التنمية المستدامة في الجزائر من خلال الانعاش الاقتصادي، مجلة الأبحاث الاقتصادية والادارية، العدد 07، 2008.
8. قدي عبد المجيد، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلبية، الجزائر، 2003.
9. علي غربي، عولمة الفقر، يوم دراسي بعنوان التحديات المعاصرة، 2002.

10. مراد ناصر، التنمية المستدامة وتحدياتها في الجزائر، مجلة التواصل، العدد 26، جوان 2010.
11. عصماني خديجة، اشكالية التنمية المستدامة في الجزائر، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2013.
12. شريف عمر، التنمية والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، 2008.